اسم الفاعل: بين النحويين والصرفيين القاعدة والأداء

دكتور/ محمد عبد الله سعادة
استاذ اللغويات بالكلية

الفعل لما كان يدل على المصدر بلفظه، وعلى الزمان بصيغته وعلى المكان بمحله، اشتُقَّ منه لهذه الأقسام أسماء، ولما كان يدل على الفاعل بمعناه، لأنه حدث، والحدث لا يصدر إلا عن فاعل اشتق منه اسم فاعل. ولذلك اختلفت تعريفات اسم الفاعل عند النحاة فقال ابن الحاجب(١) : «ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث» وقوله: لمن قام به يخرج اسم المفعول، فإنه ليس قائما به، وإنما هو واقع عليه. وقوله: بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهه فإنها تدل على الثبوت.

وقال ابن مالك(٢) : «هو الصفة الدالة على فاعل جارية فى التذكير والتأنيث على المضارع».

وقال ابن هشام(٣) : «مادل على الحدث وفاعله» فخرج بالحدث نحو أفضل (اسم تفضيل) وحسن (صفة مشبهه)، وخرج يذكر فاعله نحو: مضروب.

واسم الفاعل الذى يعمل عمل الفعل هو الذى يجرى على فعله، وبطرد القياس فيه كما ذكر ابن السراج(٤)، ويجوز أن ينعت به اسم قبله نكره كما ينعت بالفعل الذى اشتق منه ذلك الاسم، ويذكر ويؤنث، وتدخله الألف واللام، ويجمع بالواو والنون كالفعل إذا قلت: يفعلون، نحو: ضارب وقاتل، يجرى على يضرب ويقتل. ومعنى جريان اسم الفاعل على الفعل فى حركاته وسكناته أن عدد حروف

١- أمالى ابن الحاجب ٤٧/٣ والكوفيون يسمون اسم الفاعل بالفعل الدائم، مجالس العلماء للزجاجى ٣١٨

٢- التسهيل ١٣٦، وشرح الأشمونى ٢٩٢/٢

٣- ضياء السالك ١٣/٣٢

٤- الأصول ١٢٢/١

ضارب كعدد حروف يضرب، وضاد ضارب مفتوحة كما أن ياء يضرب مفتوحة، والألف ثانية وهى ساكنة، كما أن ثانى يضرب ساكنة والراء فيهما ثالثة مكسورة، والباء فيها حرف إعراب.

ونبّه ابن هشام أن المجاراة تَقَابُل حركة بحركة، لا حركة بعينها فقال(١) : «اسم الفاعل لا يكون إلا مجاريا للمضارع، فإنه مُجارٍ ليضرب. فإن قلت هذا منتقض بداخِل ويدخُل، فإن الضمة لا تقابل الكسرة قلت: اعتُدَّ فى المجاراة تقابلَ حركة حركة لا حركة بعينها».

وكذلك جاء فى التصريح(٢) : «إذ لا يشترط التوافق فى أعيان الحركات»

وقال ابن هشام(٣): «فإن قلت كيف تصنع بقائم ويقوم فإن ثانى قائم ساكن، وثانى يقوم متحرك؟ قلت: الحركة فى ثانى يقوم منقولة من ثالثة، والأصل: يَقْوُم كيدْخُل».

١- قطر الندى ٢٧٨

٢- ٨٢/٢ ٣- قطر الندى ٢٧٩

صوغ اسم الفاعل

اسم الفاعل(١) مقيس من الفعل الثلاثى على وزن فاعل فى كل فعل على وزن (فَعَل) متعديا كان أو لازما، نحو ضرب فهو ضارب، وذهب فهو ذاهب(٢)، وإن كان الفعل على وزن (فَعِل) بكسر العين فإن كان متعديا فقياسه أيضا أن يأتى اسم الفاعل على فاعل، نحو رَكِب فهو راكب، وعَلِم فهو عالم، وإن كان لازما فلا يقال فى اسم الفاعل منه (فاعل) إلا سماعا(٣)، نحو أَمِن فهو آمن، وسَلِم فهو سالم، بل قياس اسم الفاعل منه أن يكون على (فَعِل) فى الأعراض. نحو: فَرِح فهو فرح، ونَضِر فهو نضر، بَطِر فهو بطر(٤)، وأَشِر فهو أشر، وتَعِب فهو تعب، وحَمِق فهو حمق، وشذ مريض وسقيم، وكهل، إذ قياسها كفرح، لأنها أعراض، ويأتى أيضا اسم الفاعل من فَعِل اللازم على (فَعْلان)، نحو عَطِش فهو عطشان، وشَبِع فهو شبعان، ورَوِي فهو ريّان، وصَدِي فهو صديان، وسَكِر فهو سكران، ويأتى على (أفعل) في الألوان نحو: سَوِد فهو أسود، وحَمِر فهو أحمر(٥)، وعَوِر فهو أعور، وعَشِي فهو أَعشي، وحَوِر فهو أَحور، وجَهِر فهو أجهر(٦). ووَجِل فهو أوجل، وعَرِج

١-انظر شرح ابن الناظم ٤٤٠، المساعد ٢/٥٩٠، حاشية الخضرى ٣٢/٢

٢- وقد يأتى على غير ذلك نحو عجزت المرأة إذا أسنّت فهى عجوز، وسقط الولد من بطن أمه فهو سَقْط، وملك على الناس فهو مَلِك، وسلف الشيء إذا مضى فهو سَلَف. انظر اللسان والقاموس والمصباح.

٣- وقد جاء من المكسور على فاعل نحو: حاذر وفارح ونادم، وجارح أنظر المصباح المنير (خاتمة)

٤- لا يحمد النعمة

٥- وحيث كان الفاعل على (أفعل) للمذكر فهو للمؤنث على فعلاء، كأحمر وحمراء.

٦- لا يبصر فى الشمس

فهو أعرج، وعَمِي فهو أعمى، وعَمِش فهو أعمش، ويأتى أيضا على (فعيل) نحو حزن فهو حزين، وغنى فهو غنيّ.

وقد يستغنى عن صيغة فاعِل من فَعَل بالفتح بغيرها، نحو شاخ فهو شيْخ، وطاب فهو طيّب، شواب فهو أشْيب، وعَفّ فهو عفيف(١).

وإذا كان الفعل على وزن (فَعُل)- ولا يكون إلا لازما- فاسم الفاعل منه على فاعل قليل، نحو: حَمُض فهو حامض، وفَرُه فهو فاره(٢).

ويكثر مجيء اسم الفاعل منه على (فَعِل) (٣) نحو : ضَخُم فهو ضَخْم وشَهُم فهو شَهْم، وصَعُب فهو صَعْب، وسَهُل فهو سَهْل، ويأتى على (فعيل) (٤) نحو: جَمُل فهو جميل، وشَرُف فهو شريف، وظَرُف فهو ظريف وقَرُب فهو قريب، وبَعُد فهو بعيد، وقد يأتى على غير ذلك نحو: جَبُن فهو جَبان، وشَجُع فهو شُجاع، وحَرُم فهو حرام، وجَنُب فهو جُنُب، وخَشُن فهو خَشِن، وملُح الماء فهو مِلْح(٥). ونَجُس فهو نَجِس.

وجميع هذه الصفات(٦) التى ليست على (فاعل) صفات مشبهه إن قصد بها الثبوت، وإطلاق اسم الفاعل عليها مجاز فى الاصطلاح الشائع. فإن قصد بها الحدوث والتجدد كانت أسماء

١- ضياء السالك ٦/٣

٢- الفاره: الحاذق بالشيء، والمليح الحسن، ومن الدواب: الجيد السير.

٣- انظر شرح الجمل لابن عصفور ٤٠,١٢، أوضح المسالك ٢٦٧/٢.

٤- قال أبو القاسم الزجاجى، وهذا مطرد فيما كان من الأفعال على (فَعُل) إذ يأتى اسم الفاعل منه على (فعيل) وهو فعل غير متعد وانظر اشتقاق أسماء الله ـ ص ٩٦. وأنظر الممتع لابن عصفور ٤٥٠/٢.

٥- المصباح المنير (ملح)

٦- حاشية الخضرى ٣٤/٢، ضياء السالك ٥٦/٣

فاعلين، وأما ما جاء على (فاعل) كضارب وقائم فاسم فاعل إلا إذا دل على الثبوت، كطاهر القلب، وقامت قرينه على ذلك، وأضيف لمرفوعه فيكون صفة مشبهه تجرى عليه أحكامها على الرغم من بقائه على صورة اسم الفاعل. والمعلوم عند النحاة أن اسم الفاعل لا يضاف لمرفوعه بخلاف الصفة المشبهه. فلا يقال: زيد كاتب الأبِ، لأن مَنْ كتب أبوه لا يحسن إسناد الكتابة له(١). أما الصفة المشبهه فيجوز جر فاعلها بها، نحو: حسنُ الوجهِ، ومُنْطَلِق اللسان وطاهر القلب(٢). واسم الفاعل المتعدى لواحد تمتنع إضافته لفاعله عند الجمهور وإن قصد ثبوته، أما اللازم «كقائم الأب» فإنما تمتنع إضافته إذا قصد به الحدوث، فإن قصد به الدوام كان صفة مشبهه، وانطلق عليه اسمها، وجاز إضافته إلى ما هو فاعل فى المعنى، أما اسم الفاعل المتعدى لأكثر من واحد فلا يضاف لمرفوعه اتفاقا(٣)، وأجاز ابن مالك(٤) فى اسم الفاعل المتعدى لواحد أن يضاف إلى مرفوعه إن لم يلتبس فاعله بمفعوله نحو: «مررت برجلٍ ضاربِ الأب زيدا «أي: ضارب أبوه زيدا. والحاصل من ذلك أنك إذا أردت ثبوت الوصف قلت: حسن، ولا تقول: حاسن، وان أردت حدوثه قلت حاسن، ولا تقول حسن(٥)، ولهذا اطرد تحويل الصفة لمشبهه إلى فاعل فى قوله تعالى: ﴿وضائقٌ به صدرك﴾ (هود١٢) عند قصد النص على الحدوث(٦). فإن قصد

١- حاشية الأمير ٨٨/٢ ٢- حاشية الخضرى ٣٥/٢

٣- حاشية الخضرى ٢٩/٢ وأنظر شرح المرادى ٤١/٣

٤- حاشية يس على شرح الفاكهى ١٤٩/٢، وحاشية الخضرى ٢٩/٢ وأنظر شرح المرادى للألفية ٤١/٣ ـ ٤٣.

٥- انظر التصريح ٨٢/٢ ٦- شرح الرضى ٢٠٥/٢

بالصفة المشبهه معنى الحدوث حولت إلى فاعل، وإن قصد ثبوت معنى اسم الفاعل عومل معاملة الصفة المشبهة ولو كان من متعد، إن أمن اللبس(١).

قال ابن الناظم(٢) «ولو قصد بالصفة المشبهة معنى الحدوث حولت إلى بناء اسم الفاعل، واستعملت استعماله، كقولك: زيد فارح أمس وجازع غدا».

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إنك ميت وإنهم ميتون﴾ لأنه أريد الفة الثابتة، أي: إنك من الموتى وإن كنت حيا، كما قال: إنك سيد، فإذا أريد أنك ستموت أو ستسود قيل مائت وسائد(٣).

قال الزمخشرى(٤) : «والفرق بين الميّت والمائت أن الميت كالحى صفة ثابتة، وأما المائت فيدل على الحدوث، تقول: زيد مائت الآن، ومائت غدا، ونحوهما: ضيق وضائق. وقرىء: (المؤمنون١٥) ثم إنكم بعد ذلك لمائتون بالألف، يريد حدوث الصفة»

وقد يأتى اسم الفاعل على (فُعَلَه) بفتح العين نحو: حُطَمة وضُحَكَة، وهُمَزة ولُمَزة، للذى يفعل ذلك بغيره، واسم المفعول

١- التسهيل ١٤١ وشرح المفصل لابن يعيش ٢٨/٦

٢- شرح الألفية ٤٤٤ ٣- انظر المصباح المنير خاتمة ص٩٤٨

٤- الكشاف ١٧٩/٣ وانظر البحر المحيط ٣٩٩/٦ وفى معانى الفراء ٢٣٢/٢ ، تقرأ لميتون ومائتون وميتون أكثر.

بسكونها. قال ابن الأعرابى: «ماجاءك من هذا الباب على (فُعَله) فهو الفاعل، وما جاءك على (فُعْله) فهو المفعول(١).

وقد يأتى (فاعل)(٢) بمعنى ذى كذا، فى الصحاح: رجل خابز: ذو خبز، وتامر: ذو تمر، ولابن: ذو لبن، ودارع: ذو درع ونابل: ذو نبل.

وفى نوادر أبى زيد يقال: القوم سامنون زابدون، أى كثُر سمنهم وزبدهم، وفى أدب الكاتب لابن قتيبة: رجل شاحم لاحم: ذو شحم ولحم.

وإن كان الفعل الثلاثى قد اعتلت عينه، نحو: قام وباع تبدل الهمزة من الياء والواو إذا وقعتا عينين فى اسم الفاعل، بعد ألف زائدة، نحو: «قائم» و«بائع» فتحركت الواو والياء فى قاوم وبايع، وقبلهما فتحة وليس بينهما حاجز إلا الألف الزائدة، وهى حاجز غير حصين، فاعتلت الواو والياء فى اسم الفاعل حملا على الفعل، فقلبتا ألفا، فاجتمع ساكنان، فأُبدل من الثانية همزة، فإن صح حرف العلة، فى الفعل صحّ فى اسم الفاعل، نحو: «عاور» المأخوذ من (عَوِر) ولا يجوز اللفظ بالأصل فى قائم وبائع ونحوهما فلا يقال: «قاوم» ولا «بايع» (٣).

١- تذكرة النجاة لأبى حيان ٥٣٤، وانظر حاشية الصبان ٢٩٢/٢

٢- المزهر للسيوطى ٢٧٤/٢ ت محمد أبو الفضل وآخرين ط ثالثة دار التراث.

٣- انظر المقتضب للمبرد ٩٩/١ والممتع لابن عصفور ٣٢٨/١

صوغ اسم الفاعل من غير الثلاثى

بزنة المضارع منه بعد زيادة ميم مضمومة فى أوله، وبكسرها قبل آخره(١) مطلقا نحو: قاتل يقاتل فهو مقاتل، ودحرج يدحرج فهو مدحرِج، وشذ الفتح فى ألفاظ نحو: أحصن فهو مُحْصَن، فاستغنوا بمُفْعَل عن مُفْعِل، وجاء الكسر على الأصل، ونحو: ألفج الرجل فهو مُفْلَج، أى: فقير، وفى الحديث: «ارحموا مُفْلَجَكُم» (٢) وسمع: أُلْفِج مبنيا للمفعول، وعلى هذا فلا شذوذ، ونحو: أسهب الرجل فى الكلام، إذا أكثر كلامه وجاوز الحق، فهو سُهْبَ بالفتح، ومن ذلك(٣) أعَمَّ وأخْوَل إذا كثرت أعمامه وأخواله، فهو مُعَمَّ ومُخْوَل.

وقال الأزهرى(٤) : يقال: أنتجت الناقة إذا استبان حملها فهى نَتُوج، ولا يقال مُنْتِج على الأصل، وهو القياس، إلا أن العرب استغنت عنه بـ (نتوج) ويقال: أحصرت الناقة إذا ضاق مجرى لبنها فى حصور.

وقد يأتى الشىء مرة بلفظ المفعول ومرة بلفظ الفاعل والمعنى واحد تقول العرب(٥) : «عبد مُكاتِب، ومُكاتَب، و «مكان

١- ولو تقديرا نحوا: مختار من اختار، ومن ذلك قوله تعالى: وأطيعوا القانع والمُعْتَرّ «أى اعترّ اعترارا فهو مُعْتَرّ، والمفعول: مُعْتَرّ أيضا، لفظ الفاعل والمفعول سواء.
الكشاف ١٥٨/٣ والبحر ٣٧٠/٦

٢- المساعد ١٨٩/٢، وفى اللسان: لفج وألفج الرجل: أفلس

٣-المصباح عمّ.

٤- التهذيب (نتج) وانظر التذكرة لأبى حيان نقلا عن الأصمعى ص٥٨٠

٥- الصاحبى لابن فارس ٤٤٤

عامرْ، ومعمور»، و «منزل آهِل ومأهول» وربما استغنى عن (مُفْعِل)(١) بفاعل، قالوا: أيفعَ الغلام إذا شَبَّ فهو يافع، والقيا مُوفِع، وسُمِع يَفَع الغلام من الثلاثى، ويقال: أورق الشجر فهو وارق، والقياس مورِق، وأورس الشجر إذا اخضر ورقه فهو وارس، وجاء مورس قليلا. وأعشب فهو عاشب.

وشذ أيضا: أمحل البلد، إذا قحط فهو ماحل، وألقحت الريح(٢) فهى لاقحة، قال تعالى: ﴿وأرسلنا الرياح لواقح﴾ (٣)

وقد يستغنى أيضا عن فاعل بمُفْعِل، قالوا: حبَّه فهو مُحِبّ(٣)، ولم يقولوا حابّ، كما استغنوا عن (مُفْعَل) بمفعول فيما له ثلاثى، نحو: أحبه فهو محبوب، وندر: مُحَبّ.

وقد جاء (فاعل) (٤) فى موضع مفعول، نحو: ماء دافق(٥) أى: مدفوق، وعيشة راضية، أى: مرضية، ويقال: «سر كاتم» أى: مكتوم، وقوله تعالى: ﴿جعلنا حرما آمنا﴾ أى: مأمونا فيه وكذا يكون اسم الفاعل بوزن المفعول كقوله تعالى: ﴿إنه كان وعده مأتيا﴾ (مريم٦١) أى: آتيا، قال الرضى(٦): «والأولى أنه من أتيت، الأمر، أى: فعلته، فالمعنى أنه كان وعده مفعولا كما فى الآية الأخرى».

وقد يأتى اسم الفاعل مقام المصدر(٧)، نحو: قم قائما،

١- انظر شرح ابن عصفور للجمل ٤٠٢/٢، وشرح الرضى ١٩٩/٢، والمساعد ١٨٩/٢، وحاشية الصبان ٣١٢/٢.

٢- شرح ابن عصفور ٣٩/٢ ٣- المساعد ١٨٩/٢، الحجر آية٢٢

٤- شرح الرضى ١٩٩/٢

٥- فى البحر المحيط: دافق قيل هو بمعنى مدفوق، وعند الخليل وسيبوية هو على النسب كلابن وتامر، أى: ذو دفق البحر ٤٥٥/٨، وانظر الصاحبى لابن فارس ٣٦٦.

٦- شرح الرضى ١٩٩/٢ وانظر الصاحبى ٣٦٧

٧- شرح الشافعية ١٧٦/١ وانظر الصاحبى ٣٩٤

أى: قياما، قال الراجز(١) قم قائما، قم قائما لقيتَ عبداً نائما.

وقد جاء المصدر(٢) على فَاعِلَه، نحو: باقية بمعنى بقاء، «فهل ترى لهم من باقية» (الحاقه ٨) وطاغية بمعنى الطغيان.

قال أبو حيان(٣): من باقية، أى: من بقاء، مصدر على فاعله كالعاقبة».

وقال أبو حيان(٤): فى قوله تعالى: «يعلم حائنة الأعين» جوزوا أن تكون (خائنة) مصدرا كالعاقبة، أى: يعلم خيانة الأعين».

وقال ابن جنى(٥): «فيجوز أن يكون مصدرا، أى خيانة منهم».

وقال ابن جنى(٦): «مررت به خاصة أى خصوصا» من المصادر التى على فاعِله».

وقال أبو حيان(٧): فى قوله تعالى: «فَ ثمود فأهلكوا بالطاغية» (الحاقه ٥)

«وقيل الطاغية مصدر كالعاقبة، ويدل عليه: «كذبت ثمود بطغواها» (الشمس١١)

وقال تعالى: ﴿إن ناشئة الليل هى أشد وطئا﴾ (المزمل٦)

قال الزمحشرى(٨): «النفس الناشذة مصدر من نشأ، إذا قام ونهض على (فاعِله) كالعاقبة» وقد يوضع المصدر مقام اسم

١- فى الخصائص لابن جنى ١٠٣/٣ لرجل يدعو لابنه وهو صغير، وانظر الصاحبى ٣٩٤

٢- المحتسب لابن جنى ٣٤٧/١ ٣- البحر ٣٢١/٨

٤- البحر ٤٥٧/٧ ٥- المحتسب ٢٨٧/١

٦- المحتسب ٢٨٧/١ ٧- البحر ٣٢١/٨ والكشاف ١٤٩/٤

٨-الكشاف ١٧٦/٤ وانظر البحر ٣٦٣/٨

الفاعل، نحو: رجل عَدْل، أى عادل، وماء غَوْر» أى غائر، وجاء رَكْضا، أى راكضا.

قال أبو حيان(١): وأنزل الفُرقان» الفُرقان: مصدر فى الأصل، وأريد به اسم الفاعل، أى: الفارق».

وقال تعالى: ﴿لايحل لكم أن ترثوا النساء كَرْها﴾ (النساء(١٩) كرها: مصدر يقع باسم الفاعل، أى: كارهات(٢)

وجاء أسماء بمعنى اسم الفاهل، نحو: «حسبنا الله» بمعنى المحسب، أى: الكافى.

قال أبو حيان(٣): ألا ترى أنه يوصف به تقول: مررت برجل حسبك من رجل، أى: كافيك، فتصف به النكرة، إذْ إضافته غير محضة، لكونه فى معنى اسم الفاعل غير الماضى المجرد من أل «فلا يتعرف بالإضافه وقد يقال: لماذا اسمى اسم الفاعل بلفظ الفاعل الذى هو وزن اسم الفاعل من الثلاثى ولم يقولوا: اسم المُفْعِل إذا كان من غير الثلاثى.

قال ابن الحاجب(٤): «إنما سمى اسم الفاعل بلفظ الفاعل لكثرة الثلاثى، فجعلوا أصل الباب له، فلم يقولوا: المُفْعِل ولا المستفعل، ولأنهم أطلقوا اسم الفاعل على من لم يفعل الفعل كالمنكسر والمتدحرج والجاهل والضامر».

١- البحر ٣٧٩/٢ ٢- البحر ٢٠٣/٣

٣- البحر ١١٩/٣ ٤- شرح الرضى ١٩٨/٢

الثبوت والحدوث فى اسم الفاعل

ذكر النحاة أن اسم الفاعل هو مادل على الحدوث، وأن الصفة المشبهة ما اشتقت من فعل لازم على معنى الثبوت(١). ومقتضى ذلك أن التفريق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة قائم على الحدوث وضعا فى اسم الفاعل وعلى الثبوت وضعا فى الصفة المشبهة، ولكن الواقع غير ذلك، فقد رأينا كثيرا ما جاء على فاعل يدل على الثبوت، وبعض من الصفة المشبهة يدل على الحدوث وقد ذكر النحويون هذا. قال الشيخ يس(٢): «وكثيرا ما يستعمل اسم الفاعل من غير إفادة التجدد والحدوث كما فى (الله عالم) وغير ذلك «وقال الجرجانى(٣): فإذا قلت: ريد منطلق، فقد أثبت الانطلاق فعلا له من غير أن تجعله يتجدد، ويحدث منه شيئا فشيئا، بل يكون المعنى فيه كالمعنى فى قولك: زيد طويل وعمرو قصير».

وقال أبو حيان(٤): المضارع فيما ذكر البيانيون مشعر بالتجديد والحدوث بخلاف اسم الفاعل، لأنه عندهم مشعر بالثبوت».

ولذا جاءقوله تعالى: ﴿أولم يروا إلى الطير فوقهم صافات ويقبض﴾ (الملك/١٩)

فجاء باسم الفاعل (صافات)، لأن الأصل فى الطيران هو صف الأجنحة، وجاء بالمضارع (يقبض)، لأن القبض طارىء على البسط: بمعنى أنهن صافات، ويكون القبض منهن تارة بعد تارة، ذلك لأن المضارع هنا للتجدد والحدوث، بخلاف اسم الفاعل (صافات) الدال على الثبوت(٥).

١-شرح الرضى ٢٠٥/٢ ٢- حاشية على شرح الفاكهى ١٤٦/٢

٣- دلائل الاعجاز ١٩٣ ٤- البحر ٤١/١

٥- الكشاف ١٣٨/٤

وقال أبو حيان فى قوله تعالى: ﴿إنى جاعل فى الأرض خليفة﴾ (البقرة/٣٠) ويجل الخبر اسم فاعل، لأنه يدل على الثبوت دون التجدد شيئا فشيئا(١).

وقال فى قوله تعالى: ﴿والله مخرج ما كنتم تكتمون﴾ (البقرة/٧٢) أتى باسم الفاعل لأنه يدل على الثبوت، ولم يأت بالفعل الذى هو دال على التجدد والتكرار إذ لا تجدد فيه(٢).

وقال فى قوله تعالى: ﴿إنما نحن مستهزئون﴾ (البقرة/١٤) «أتى باسم الفاعل الذى يدل على الثبوت، وأن الاستهزاء وصف ثابت لهم» (٣).

والصفة المشبهة كذلك لم توضع للثبوت دائما، قال الرضى(٤): والذى أرى أن الصفة المشبهة كما أنها ليست موضوعة للحدوث، ليست أيضا موضوعة للثبوت فى جميع الأزمنة، لأن الحدوث والاستمرار قيدان فى الصفة، ولا دلالة فيها عليهما، لكن لما أطلق ولم يكن بعض الأزمنة أولى من بعض كان الظاهر ثبوته فى جميع الأزمنة إلى أن تقوم قرينة التخصيص، نحو كان هذا حسنا فقبح».

معنى ذلك أن الحد الذى وضعه النحاة للتفريق بينهما يتطرق إليه اللبس، لأن كثيرا مما جاء على (فاعل) يفيد الثبوت، لا الحدوث كطاهر وفاسق. وهذه الصفات يلحقها بعض النحاة باسم الفاعل اعتبارا للصيغة ومنهم من يلحقها بالصفة المشبهة اعتبارا

١- البحر ١/١٤٠ ٢-البحر ١/٢٦٠

٣- البحر ١/٦٩ ٤- انظر حاشية الأمير ٢/٨٧

للدلالة. وقد يقال إن العبرة بالأصل، لا بالفرع الطارىء.

أعنى أن الأصل فى اسم الفاعل الدلالة على الحدوث، والثبوت طارىء عليه، والأصل فى الصفة المشبهة الثبوت، والحدوث طارىء، وهذا ماجعل الرضى يقول(١): ذلك لأن صيغة الفاعل موضوعة للحدوث، والحد،ث فيها أغلب.

وقد مثل ابن هشام(٢): للصفة المشبهة بمستقيم الرأى، ومعتدل القامة، وهذا يدل على أن اسم الفاعل من غير الثلاثى يكون أحيانا صفه مشبهه.

ونرى فيما تقدم أن الأصل فى الحدوث والثبوت هو الاستعمال، وأن كثيرا من اسم الفاعل دال على الثبوت، وأنه يدل على الحدوث تارة أخرى، وهذا يفسر قول النحاة: إذا قصد بالصفة المشبهة معنى الحدوث حولت إلى فاعل، وان قصد ثبوت اسم الفاعل عومل معاملة الصفة المشبهة(٣).

وقد ذكر النحاة أن الصفة المشبهة فرع عن اسم الفاعل فى العمل، وهى بعضه وقد عبر بعضهم باسم الفاعل على أنه صفه مشبهة، كعظيم وطيب.

قال أبو حيان فى قوله تعالى: ﴿حلالا طيبا﴾ (البقرة/١٦٨) طيبا اسم فاعل(٤).

وقال تعالى: ﴿لهم عذاب عظيم﴾ (آل عمران/١٠٥) اسم فاعل من عظيم غير مذهوب به مذهب الزمان(٥).

١- شرح الرضى ٢٠٥/٢ ٢- ضياء السالك ٥٧/٣

٣- التسهيل ١٤١ وشرح ابن الناظم ٤٤٤ وشرح ابن يعيش ٢٨/٦

٤- البحر ٤٧٨/١ ٥- البحر ٤٦/١

إعمال اسم الفاعل

يعمل اسم الفاعل عمل فعله متعديا ولازما، وهو فرع(١) من الفعل فى العمل، ونشأ خلاف بين النحاة فى عمل اسم الفاعل، ومنشأ الخلاف هو حمل اسم الفاعل على الفعل لفظا ومعنى، لأن طائفة من النحاة تأخذ بجريان اسم الفاعل على الفعل فى اللفظ والمعنى، وطائفة أخرى تأخذ بجريانه فى المعنى دون اللفظ، وترتب على هذا الخلاف خلاف فى الفروع، وأكثر النحاة يعولون على المجاراة اللفظية والمعنوية. قال سيبوبة(٢): باب من اسم الفاعل الدى جرى مجرى الفعل المضارع، وذلك قولك: هذا ضارب زيدا غدا فمعناه وعمله: هذا يضرب زيدا غداً.

وقال(٣): باب صار فيه الفاعل بمنزلة الذى فعل فى المعنى، وما يعمل فيه، وذلك قولك، هذا الضارب زيدا، فصار فى معنى: الذى ضرب زيدا وعمل عمله.

وقال ابن يعيش(٤): واعلم أن اسم الفاعل الد ى يعمل عمل الفعل هو الجارى مجرى الفعل فى اللفظ والمعنى.

وقال الرضى(٥): واسم الفاعل يعمل لمشابهة الفعل لفظا ومعنى.

ومقتضى ذلك بطلان عمل اسم الفاعل إذا بطلت المشابهة اللفظية والمعنوية ولذلك إذا كان اسم الفاعل بمعنى الماضى لا

١- شرح ابن يعيش ٧٨/٦
٢- الكتاب ١٠٢/١
٣- الكتاب ١٨١/١
٤- شرح المفصل ٦٨/٦
٥- شرح الرضى ٢٠٥/٢

يعمل عمل الفعل، لعدم جريانه على الفعل، فهو مشبه له معنى لا لفظا فلا تقول: هذا ضارب زيدا أمس، بل يجب إضافته.

شروط عمل اسم الفاعل:

وضع النحويون شروطا لعمل اسم الفاعل، وهو لا يخلو من أن يكون مقرونا بأل، أو مجردا منها، فإن كان مجردا من (أل) عمل عمل فعله إن كان حالا أو مستقبلا، نحو: هذا ضاربٌ زيداً الآن أو غدا، وإنما عمل كما قلنا لجريانه على الفعل الذى هو بمعناه، فضارب يشبه (يضرب) فى اللفظ والمعنى، لأن المضارع للحال أو الاستقبال.

قال ابن السراج(١): تقول: هذا ضارب زيدا، إذا أردت بضارب ما أنت فيه، أو المستقبل كمعنى الفعل المضارع له، فإذا قلت هذا ضاربُ زيدٍ تريد به معنى المضى فهو بمعنى غلام زيدٍ، لم يجز فيه إلا هذا يعنى الإضافة والخفض.

شروط أخرى غير كونه بمعنى الحال والاستقبال:

أولا: ألا يوصف، ولا يصغر يختصان بالاسم، فيبعدان الوصف عن الفعلية، فيضعف العمل(٢).

قال ابن السراج(٣): ولا يحقر الاسم إذا كان بمعنى الفعل نحو: هو ضويرب زيدا، وإن كان ضارب زيدٍ لما مضى فتحقيره جيد.

وقال الرضى(٤): ويشترط فى اسم الفاعل والمفعول ألا

١- الأصول ١٢٥/١ ٢- التسهيل ١٣٦، التصريح ٦٥/٢، حاشية الصبان ٢٩٤/٢

٣- الأصول ٦٢/٣ ٤- شرح الرضى ٢٠٣/٢

يكونا مصغرين ولا موصوفين، لأن التصغير والوصف يخرجانه عن تأويله بالفعل.

ويعلل السيوطى عدم إعمال اسم الفعل المصغر عند البصريين فقال(١): فلا يجوز هذا ضويرب زيدا، لعدم وروده، ولدخول ما هو من خواص الاسم عليه، فبعد عن شبه المضارع بتغيير بنيته التى هى عمدة الشبه.

وأجاز الكسائي(٢) إعمال اسم الفاعل المصغر والموصوف وحكى عن بعضهم: أظننى مرتحلا وسويرا فرسخا» ولا حجة له فى ذلك، لأن (فرسخا) ظرف يكتفى برائحة الفعل، والظرف يتوسع فيه.وأرى أن الكسائى صرح بعمل اسم الفاعل المصغر، لأن اسم الفاعل المكسّر يعمل مثل: هؤلاء ضوارب زيدا» والتصغير والتكسير من خواص الأسماء فأجاز عمله(٣).

والفراء(٤) مذهبه مذهب البصريين وهو أن المصغر لا يعمل، فلا تقول: هذا ضويرب زيدا، بل يجب الإضافة، أما الكوفيون- غير الفراء، فنسب فى الهمع إعمال المصغر لهم، قال السيوطى(٥):وقال الكوفيون إلا الفراء ووافقهم النحاس يعمل مصغرا، بناء على مذهبهم أن المعتبر شبهه الفعل فى المعنى لا الصورة.

وأرى أن ابن هشام(٦) وصف اسم الفاعل بعد العمل:

١- الهمع ٩٥/٢

٢- انظر المساعد ١٩١/٢، المغنى٧٥/٢،التصريح ٦٥/٢، الأشمونى ٢٩٤/٢

٣- انظر المساعد ١٩٢/٢ ٤- المساعد ١٩١/٢

٥- الهمع ٩٥/٢، شرح الأشمونى ٢٩٤/٢

٦- النوع العاشر (الجهة الخامسة)

فجوز أن يكون (يبتغون) من قوله تعالى: ﴿ولا آمّين البيت الحرام يبتغون﴾ (المائدة/٢) نعتا لآمين، وردّ على أبى البقاء منعه ذلك.

قال ابن عصفور(١): إن وُصِف اسم الفاعل بعد العمل عمل، مثل: هذا ضاربٌ زيدا عاقل.

وإن وُصِف اسم الفاعل قبل العمل لا يجوز عمله، فلا يقال: هذا ضاربٌ عاقل زيدا وأجاز الكسائى إعماله إذا وصف قبل العمل. واحتج بقول الشاعر(٢)

إذا فاقدٌ(٣) خطباءُ(٤) فرخين(٥) رجّعت(٦) .٠ .ذكرْتُ سُلَيمى فى الخليط المُزايل(٧)

لأن «فرخين» معمول لفاقد، الموصوف بخطباء، وأجيب بأنه منصوب بإضمار فعل يفسره (فاقد) تقديره: فقدت فرخين، لأن فاقد(٨) صفة غير جارية على الفعل فى التأنيث، واسم الفاعل إذا لم يجر على الفعل فى تذكيره وتأنيثه لا يعمل.

ثانيا: ألا يكون بمعنى الماضى، وذلك لعدم تحقق المجاراة اللفظية، فهو يشبه الفعل فى المعنى فقط، قال ابن يعيش(٩): وقد بينت ألا مضارعه بين الماضى واسم الفاعل إن كان فى معناه، فلما

١- شرح الجمل ٥٥٤/١

٢- بشر بن أبى خازم، انظر شرح ابن الناظم ٤٣٠، والأشمونى ٣٩٤/٢، واللسان (فقد) وحاشية يس ٦٦/٢

٣- فاقد: تفقد ولديها ٤- من الخطب وهو الأمر العظيم

٥- ولدين ٦- من الترجيع (إنا لله)

٧- المباين ٨- شرح الأشمونى ٢٩٥/٢

٩- شرح المفصل ٧٧/٦

لم يكن بينهما مضارعة ما بينه وبين الفعل أن أريد به الحال أو الاستقبال لم يعلموه عمله بل يكون مضافا إلى مابعده بحكم الاسمية.

وقال الرضى(١): إنما اشترط أحد الزمانين ليتم مشابهة الفعل لفظا ومعنى، لأنه إذا كان بمعنى الماضى شابهه معنى لا لفظا.

وقال الشيخ خالد(٢): لأنه إنما عمل حملا على المضارع لما بينهما من الشبه اللفظى والمعنوى، لا الماضى، لأنه لم يشبه لفظ الفعل الدى هو بمعناه، خلافا للكسائى فى إجازة عمله بمعنى الماضى.

ولا يقال إن الوصف عمل(٣) ماضيا، نحو: كان زيد آكلا طعامَك، لأن الأصل زيد آكل طعامك، فلما دخلت (كان) قصد حكاية التركيب السابق.

ولذا قال الشيخ الخضرى(٤): وأن كان بمعنى الماضى لم يعمل إلا اذا صح وقوع المضارع موقعه، نحو: كان زيد ضاربا عمرا أمس، لعدم صحة يضرب بدله.

وأجاز الكسائى وابن مضاء وهشام الضرير أن يعمل اسم الفاعل بمعنى الماضى مطلقا، كما يعمل بمعنى الحال والاستقبال سواء، وتمسك بجواز نحو: زيد معطى عمرو أمس درهما، وقال الجمهور بل هو منصوب بفعل مدلول عليه باسم الفاعل، كأنه لما

١- شرح الرضى ١٩٩/٢ ٢- التصريح ٦٥/٢

٣- حاشية الصبان ٢٩٣/٢ ٤- حاشية الخضرى ٢٥/٢

قال: (معطى عمرو) قيل: وما أعطى؟ قال درهما، أى: أعطاه درهما(١).

قال الفارسى(٢): كان أبو بكر يقول فى قولهم: هذا معطى زيدٍ الدرهمَ أمس أن الدرهم ينتصب بمضمر يدل عليه (معطى)، ولا يكون أن ينتصب بـ (معطى) لأنه ماض.

وذهب السيرافى والأعلم والشلوبين إلى أن (درهما) منصوب بـ (معط) المذكور وإن كان ماضيا، لقوة شبهة هنا بالفعل من حيث طلبه ذلك المعمول(٣).

واحتج الكسائى(٤) أيضا بقوله تعالى: ﴿وكلبهم باسط ذراعيه﴾ (الكهف/١٨) ولا حجة له فيه، لأنه حكاية حال ماضية، ومعنى حكاية الحال الماضية أن تقدر نفسك كأنك موجود فى ذلك الزمان، أو تقدر ذلك الزمان كأنه موجود الآن، فالمقصود بحكاية الحال حكاية المعانى الكائنة حينئذ، لا الألفاظ، ولذا قال تعالى: ﴿ونقلبهم﴾ بالمضارع الدال على الحال، ولم يقل «وقلبناهم» بالماضى.

وقال بعضهم(٥): لا حاجة إلى تكلف حكاية الحال، لأن

١- انظر شرح الرضى ٢٠٠/٢ والمساعد ٩٧/١ والتصريح ٦٦/٢ والبحر ١٠٩/٦

٢- المسائل البصريات ٥٤٠/١ وانظر المغنى ١٦٢/٢

٣- شرح ابن الناظم ٤٣١ والمساعد ٩٨/٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٥٥٢/١

٤- شرح الرضى ٢٠١/٢ وحاشية الصبان ٢٩٣/٢

٥- التصريح ٦٦/٢، حاشية الخضرى ٢٥/٢، وحاشية الصبان ٢٩٣/٢

حال أهل الكهف مستمر إلى الآن، فيجوز أن يلاحظ فى (باسط) الحال فيكون عاملا.

ويدل على بطلان مذهب الكسائى فى إعمال اسم الفاعل بمعنى الماضى وصفه بالمعروف فى قول الشاعر النابغة الذبيانى يعتذر للنعمان(١).

لئن كنتَ قد بُلِّغْت عنى خيانة .٠. لَمُبْلِغُك الواشى أغشُّ وأكذبُ

لأن (مبلغك) بمعنى الماضى ، والواشى: صفتة، ولو عمل (مبلغ) لم (يتعرف) بل كان نكرة، لأن اسم الفاعل بمعنى الماضى إضافته محضة وتفيد التعريف.

وينبغى أن يعلم أن محل الخلاف فى عمل اسم الفاعل الماضى المجرد من أل بالنسبة إلى نصبه المفعول، أما رفعه الفاعل فإن كان ضميرا بارزا أو مستترا رفعه اتفاقا بلا خلاف، وإن كان ظاهرا فذهب بعضهم إلى أنه لا يرفعه، وبه قال ابن جنى والشلوبين، وذهب قوم إلى أنه يرفعه، وهو ظاهر كلام سيبويه، واختاره ابن عصفور.

وشرط عمل اسم الفاعل الرفع فى الفاعل الظاهر: الاعتماد، لا كونه بمعنى الحال أو الاستقبال.

قال الرضى(٢): إنما اشترط فيه الحال والاستقبال للعمل فى المفعول لا الفاعل: لأنه لا يحتاج فى الرفع إلى شرط زمان.

أما عمل اسم الفاعل النصب فيشترط فيه اجتماع

١- المساعد ١٩٧/٢

٢-شرح الرضى ١٩٩/٢، التصريح ٦٦/٢، شرح الأشمونى ٢٩٤/٢

الاعتماد، وكونه بمعنى الحال أو الاستقبال.

قال الشيخ خالد(١): اشتراط الجمهور الاعتماد، وكون الوصف بمعنى الحال والاستقبال إنما هو للعمل فى المنصوب، لا لمطلق العمل بدليلين: أحدهما أنه يصح زيد قائم أبوه أمس، والثانى: أنهم لم يشترطوا لصحة أقائم الزيد أن كون الوصف بمعنى الحال والاستقبال.

ويفهم من ذلك أن الاعتماد شرط لعمل اسم الفاعل فى الفاعل الظاهر وفى المفعول، أما كونه للحال والاستقبال فشرط لعمله النصب فى المفعول فقط.

ثالثا: من شروط إعمال اسم الفاعل المجرد من أل:الاعتماد(٢) أى يعتمد على ماقبله. بأن يلى ما يقربه من الفعلية، كالاستفهام نحو: أضاربٌ زيدٌ عمرا، أو النفى، نحو: ماضارب زيد عمرا، أو يكون صفة لموصوف نحو: مررت برجلٍ مكرمٍ زيدا، أو يكون حالا، نحو: جاء زيد راكبا فرسه، لأن الحال صفة فى المعنى، فليس المراد بالصفة النعت بل الأعم.

قال الرضى(٣): ويعمل عمل فعله بشرط معنى الحال أو الاستقبال والاعتماد على صاحبه أو الهمزة أو ما.

ومن الاعتماد أيضا أن يلى اسم الفاعل حرف نداء، والمسوغ حينئذ هو الاعتماد على الموصوف المقدر، نحو: يا رجلا

١- التصريح ٦٦/٢

٢- التصريح ٦٦/٢، وشرح الأشمونى ٢٩٣/٢، وحاشية الصبان ٢٩٣/٢

٣-شرح الرضى ١٩٩/٢

طالعا جبلا، لا الاعتماد على حرف النداء، لأن المُعْتَمد عليه يقرب الوصف من العمل، وحرف النداء لا يصلح لذلك، لأنه مختص بالاسم، قال ابن الناظم(١) وليس المسوغ الاعتماد على حرف النداء، لأنه ليس كالاستفهام والنفى فى التقريب من الفعل، لأن حرف النداء من خواص الأسماء.

وقد تحدث الفارسى عن الاعتماد فقال(٢): ألا ترى أن اسم الفاعل يعمل عمل الفعل إذا جرى صفة لموصوف، أو حالا لذى حال، أو خبرا لمبتدأ، ولا يحسن إعماله عمل الفعل إلا فى هذه المواضع. وقال: وقد قالوا أقائم أخواك، وأذاهب إخوتك، وما ذاهب إخوتك، فأعملوا اسم الفاعل لما تقدم كلام أسند اليه، وإن لم يكن أحد تلك الأشياء التى تقدم ذكرها، فجعلوا همزة الاستفهام وحرف النفى بمنزلة الموصوف نحو: مررت برجلٍ قائمٍ أخواه.

وقال الرضى(٣): اعلم أن اسم الفاعل والمفعول مع مشابهتهما للفعل لفظا ومعنى لايجوز أن يعملا فى الفاعل والمفعول ابتداء كالفعل، لأن طلبهما لهما، والعمل فيهما على خلاف وضعهما، لأنهما وضعا على ماذكرنا للذات المتصفة بالمصدر، والذات التى حالها هكذا لا تقتضى فاعلا ولا مفعولا.

فاشترط للعمل إما تقويهما بذكر ما وضعا محتاجين إليه، وهو ما يخصصهما كرجل ضارب وكضروب، وإما وقوعهما بعد

١- شرح ابن الناظم ٤٢٤ والتصريح ٦٦/٢

٢- الحجة ٣٩٢/٢ ٣-شرح الرضى ١٩٩/٢

حرف هو بالفعل أولى، كحرف الاستفهام والنفى.

ومقتضى ذلك أن اسم الفاعل غير المعتمد لا يعمل. هذا مذهب جمهور البصريين. وأجاز الكوفيون والأخفش إعماله دون اعتماد على شىء، نحو: قائم الزيدان، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿ودانية عليهم ظلالها﴾ (الإنسان/١٤)

فى قراءة(١) من رفع (دانية) فقالوا: هو مبتدأ وظلالها فاعله، وردّ ذلك بجواز كون (ظلالها) مبتدأ، وخبره: دانية.

واستدل السهيلى(٢) على إبطال (قائم زيد) دون اعتماد فقال: ماحكى عن بعض النحويين من قولهم: (قائم زيد) أن قائم مبتدأ وزيد فاعل، فقد قدمنا أن هذا باطل فى القياس، لأن اسم الفاعل اسم محض، واشتقاقه من الفعل لا يوجب له عمل الفعل، ولكن إنما يعمل إذا تقدم ما يطلب الفعل، فيقوى حينئذ معنى الفعل فيه، ويعضد هذا من السماع أنهم لم يحكوا عن العرب (قائم الزيدان) إلا على الشرط الذى ذكرناه.

وبين ابن يعيش سبب اعتماد اسم الفاعل على ماقبله فقال(٣): اسم الفاعل محمول على المضارع فى العمل للمشابهة التى ذكرناها، والفروع أبدا تنحط عن درجات الأصول، فلما كانت اسماء الفاعلين فروعا على الأفعال كانت أضعف منها فى العمل، والذى يؤيد ذلك أنك تقول: زيد ضاربٌ عمرا وزيد ضارب

١- انظر البحر ٣٩٦/٨ وهى قراءة أبى حيوة، والقراءة ذكرها الزمخشرى فى الكشاف ١٩٧/٤، وانظر شرح الرضى ٩٤/١، وشرح ابن عصفور للجمل ٥٥٤/١، وشرح الأشمونى ٢٩٤/٢

٢- نتائج الفكر ٤٢٥ ٣-شرح المفصل ٧٨/٦

لعمرو، فتكون مخيرا بين أن تعديه بنفسه، وبين أن تعديه بحرف الجر، لضعفه، ولا يجوز مثل ذلك فى الفعل، ولذلك من الضعف لا يعمل حتى يعتمد على كلام قبله.

فاسم الفاعل المتعدى بنفسه يجوز أن يعدى باللام، لضعفه بسبب فرعيته للفعل، وكذلك المصدر، تقول: أنا ضارب لزيد، وأعجبنى ضربك لزيد(١).

ويظهر مما سبق أن اعتماد اسم الفاعل يقوى فيه جانب الفعلية(٢).

١- انظر شرح المرضى ٢٠١/٢

٢- انظر شرح الجمل لابن عصفور ٥٥٣/١

اسم الفاعل المقترن بأل

يعمل عمل الفعل مطلقا، أى من غير تقييد بزمن، أو اعتماد على شيء.

قال سيبوبة(١): وذلك قولك: هذا الضارب زيدا أمس أو الآن أو غدا، فصارفى معنى هذا الذى ضرب زيدا، وعمل عمله، لأن الألف واللام منعتا الإضافة وصارتا بمنزلة التنوين، وكذلك هو الضاربُ الرجلَ، وهو وجه الكلام.

وقال الرضى(٢): فإن دخل اللام استوى الجميع، أى عمل بمعنى الماضى والحال والاستقبال.

وقال ابن الناظم(٣): واعلم أن إعمال اسم الفاعل مع الألف واللام ماضيا كان أو حاضرا أو مستقبلا جائز مرضىّ عند جميع النحويين.

و (أل) فى اسم الفاعل المقرون بأل قيل إنها موصولة، وقيل إنها حرف تعريف(٤)

وقال المرادى(٥): والصحيح أنها اسم.

قال الشيخ خالد(٦): إن كان اسم الفاعل صلة لأل عمل مطلقا ماضيا كان أو غيره، معتمدا أو غير معتمد تقول: جاء الضارب زيدا أمس أو الآن أو غدا، لأن (أل) هذه موصولة، وضارب

١-الكتاب ١٨١/١ ٢- شرح الرضى ٢٠١/٢

٣- شرح ابن الناظم ٤٢٦

٤- شرح الرضى ٣٧/٢، وانظر المغنى ٤٧/١

٥- شرح الألفية ٢٢٥/١

٦- التصريح ٦٥/٢

حال محل ضرب، أو يضرب بدليل عطف الفعل عليه فى قوله تعالى(١) : ﴿إن المصّدقين والمصدقات وأقرضوا الله قرضا حسنا﴾

قال الزمخشرى(٢) : فإن قلت: علام عطف قوله وأقرضوا؟ قلت على معنى الفعل فى (المصدقين) لأن اللام بمعنى الذين، واسم الفاعل بمعنى (اصدقوا) كأنه قيل: اصّدّقوا وأقرضوا.

وذهب الأخفش(٣) إلى أن اسم الفاعل المقرون بأل يعمل النصب على التشبيه بالمفعول به فى زعم أن (أل) ليست موصولة، وإنما هى حرف تعريف، فيبعد الوصف بها عن الفعل، فالمنصوب بعده مثل: الحسن الوجه.

وذهب الفارسى(٤) : والمازنى والرمانى أن اسم الفاعل المقرون بأل لا يعمل إلا إذا كان ماضيا نحو: الضارب زيدا أمس عمرو، قال الرضى(٥) : ولعل ذلك لأن المجرد من اللام لم يكن يعمل بمعنى الماضى، فتوسل إلى إعماله بمعناه باللام.

والفارسى ومن وافقه خصوا النصب بالمضى، أخذا من ظاهر تقدير سيبويه اسم الفاعل المقرون بأل بالذى فعل كذا، حيث قال: هذا الضارب زيدا فصار فى معنى: هذا الذى ضرب زيدا، ويحتمل تفسير سيبويه أنه إذا عمل بمعنى الماضى، فالأولى جواز عمله بمعنى المضارع لثبوت العمل من غير (أل) فيعمل مع (أل) بالأولى (٦).

١- الحديد ١٨ ٢- الكشاف ١٣٠/٤

٣- المساعد ١٩٩/٢ وحاشية الصبان ٢٩٦/٢ وانظر الهمع ٩٦/٢

٤- شرح الرضى ٢٠١/٢، شرح الأشمونى ٢٩٦/٢، وحاشية الخضرى ٢٦/٢

٥- شرح الرضى ٢٠١/٢

٦- انظر حاشية الصبان ٢٩٦/٢

وقد يضاف اسم الفاعل المحلى بأل.

قال سيبويه(١): وقد قال قوم من العرب تُرْضَى عربيتهم: هذا الضاربُ الرجلِ، شبهوه بالحسن الوجه، وإن كان ليس مثله فى المعنى ولا فى أحواله، إلا أنه اسم.

والشبه الحاصل بين الضارب الرجل والحسن الوجه فى المضاف والمضاف اليه، لأن المضاف فيهما وصف محلى بأل، والمضاف إليه فيهما معمول معرف بأل (٢).

ولا يضاف اسم الفاعل المقرون بأل إلا(٣) إذا كان المفعول به معرفا بأل نحو: الضاربُ الرجلِ، أو كان اسم الفاعل مثنى أو مجموعا، نحو(٤): والمقيمى الصلاة (الحج/٣٥).

وأبو على الفارسى يمنع من إضافة اسم الفاعل المقرون بأل إذا كانت بمعنى الذى قال(٥): وإن كان دخول اللام بمعنى الذى فى اسم الفاعل لم تجز إضافته أيضا، ألا ترى أنه إذا كان كذلك كان اسم الفاعل فى تقدير جملة، فلا تجوز إضافته، كما لا يجوز إضافة الجمل.

ومن أحكام اسم الفاعل المقرون بأل أنه(٦) لا يتقدم معموله عليه. لو قلت: عمراً زيد الضارب لم يجز، لأن معناه: زيد الضارب عمرا، أى الذى ضرب عمرا، فلما قدمت (عمرا) على

١- الكتاب ١٨٢/١ ٢- انظر حاشية الشيخ يس ٢٨/٢
٣- انظر المساعد ٢٠٢/٢ ٤- الحجج ٣٥
٥- البصريات ٨٦٥/٢
٦- المقتضب ١٦٥/٤، ١٩٧/٣، المغنى ٨٧/٢

هذه الصلة لم يجز، لأنه بعض الاسم إذ كان من صلته، وإن كان اسم الفاعلِ خاليا من (أل) فإنه يتقدم معموله عليه« تقول: هذا زيداً ضارب، إلا إذا وقع صفة لموصوف نحو: هذا رجل ضاربٌ زيداً، فلا يجوز أن تقول: هذا زيداً رجل ضارب(١).

واسم الفاعل المحلى بأل من المثنى والمجموع يعمل النصب عند ثبوت النون، والجر عند حذفها، قال سيبويه(٢) وإذا تنيت أو جمعت فأثبت النون قلت: هذان الضاربان زيدا، وهؤلاء الضاربون الرجلَ، لا يكون فيه غير هذا، لأن النون ثابتة، ومثل ذلك قوله عز وجل(٣): والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة فإن كففت النون جررت، وصار الاسم داخلا فى الجار بدلا من النون، لأن النون لا تعاقب الألف واللام، وذلك قولك: هما الضاربا زيدٍ والضاربو عمرٍو.

١- شرح ابن عصفور للجمل ٥٥٤/١

٢- الكتاب ١٨٣/١ وانظر المقتضب ٤٩/٤ والأصول ١٢٩/١

٣- فى البحر ٣٦٩/٦: قرأ الجمهور: والمقيمى الصلاة بالخفض على الإضافة، وحذفت النون لأجلها، وقرأ ابن أبى اسحاق والحسن وأبو عمرو: الصلاة بالنصب «قال ابن جنى: «أراد المقميين فحذف النون تخفيفا، لا لتعاقبها الإضافة «المحتسب ٨٠/٢»

إضافة اسم الفاعل

اسم الفاعل بمعنى الماضى إضافته محضة (حقيقية)(١) على الصحيح، نحو: ضاربِ زيدٍ أمس.

قال أبو حيان(٢): الإضافة محضة، لأنه للماضى، والدليل على أن كونها بمعنى الماضى محضة قوله تعالى: ﴿الحمد لله فاطر المسوات والأرض جاعل الملائكة رسلا﴾ (فاطر آية١)

فجعل (فاطر) و (جاعل) صفتين للمعرف.

قال الزمخشرى(٣): اسم الفاعل لا يعمل إذا كان بمعنى الماضى، وإضافته إذا أضيف حقيقية مُعرِّفة: كغلام زيد.

والإضافة المحضة تفيد التعريف أو التخصيص، أما إن كان اسم(٤) الفاعل للحال أو الاستقبال فإضافته غير محضة، كضارب زيدٍ الآن أو غدا، ولا تفيد تعريفا أو تخصيصا، فاسم الفاعل حينئذ مضاف إلى منصوبه معنى، والدليل على أن هذه الإضافة لا تفيد المضاف تعريفا وصف النكرة به، أى بالوصف المضاف، نحو قوله تعالى: ﴿هديا بالغ الكعبة﴾ (المائدة/٩٥) فـ (هديا) نكرة منصوبة على الحال، وبالغ الكعبة: صفتها، ولا توصف النكرة بالمعرفة، والدليل على أن هذه الاضافه لا تفيد تخصيصا أن أصل: ضاربُ زيدٍ بالخفض، ضاربٌ زيدا بالنصب. فالاختصاص بالمعمول موجود

١- التصريح ٢٨/٢

٢- البحر ٢٩٨/٧ وانظر شرح الرضى ٢٥٦/١

٣- الكشاف ٧٠٩/٢

٤- انظر الكتاب ٨٤/١، المقتضب ١٤٩/٤، الأصول ١٢٦/١، التصريح ٢٨/٢

قبل الإضافة، فلم تحدث الإضافة تخصيصا.

أيهما الأصل: التنوين أم الإضافة:

إذا استوفى اسم الفاعل شروط عمله فأيهما الأصل: التنوين والنصب، أم الإضافة فى نحو: هذا ضارب زيد. يرى سيبويه(١) أن الأصل هو التنوين قال(٢): والأصل التنوين.

وقال الرضى(٣): أما إضافة اسم الفاعل إضافة لفظية فهو مبنى على كونها عاملة فى محل المضاف إليه إما رفعا أو نصبا، فالذى هو مجرور فى اللفظ ليس مجرورا فى الحقيقة، والتنوين المحذوف فى اللفظ مقدّر منوى، فتكون الإضافة كلا إضافة، وهو المراد بالإضافة اللفظية.

ويفهم من كلام المرضى أن التنوين هو الأصل، لأنه فى النية، وظاهر كلام الزمخشرى فى الكشاف أيضا أن التنوين والنصب هو الإصل.

قال الزمخشرى(٤): يعنى أن اسم الفاعل إذا استوفى شروط العمل فالأصل أن يعمل، ولا يضاف، وقد أشار إلى ذلك سيبويه فى كتابه وقال الكسائى العمل والإضافة سواء.

وفهم من قول ابن مالك(٥): «وانصب بذى الاعمال تلوا واخفض» أن النصب أولى، لتقديمه على الخفض.

١- الكتاب ١٠٣/١ ٢- الكتاب ١٠٥/١

٣- شرح الرضى ٢٧٨/١

٤- الكشاف ٤٤٨/١ وانظر البحر المحيط ٩٨/٦، ٢١٨/٥

٥- شرح الألفية ٦٢/٣ وشرح المرادى ٢٦/٣

ويرى أبو حيان أن الإضافة أحسن من العمل. قال(١): وقد ذهبنا إلى أن الإضافة أحسن من العمل «ويعلل لذلك بأن اسم الفاعل يشبه الأسماء إذا كانت فيها الإضافة، فإلحاقة بجنسه أولى من إلحاقه بغير جنسه.

وقال أبو حيان فى قوله تعالى: ﴿وما أنت بتابعٍ قبلتهَم﴾ (البقرة/١٤٥) وقرأ بعض القراء (بتابِع قبلتهِم) على الإضافة، وكلاهما فصيح، أعنى إعمال اسم الفاعل هنا، وإضافته»

قال صاحب التصريح(٢): والإضافة فى (ضارب زيد) تفيد التخفيف، لأن الأصل فى الصفة أن تعمل النصب، ولكن الخفض أخف منه إذ لا تنوين معه، ولانون»

ومعنى ذلك أن التنوين هو الأصل، كما قال ابن يعيش(٣): «والتنوين هو الأصل) والإضافة دخلت تخفيفا، فالإضافة اللفظية لا تفيد إلا تخفيفا فى اللفظ، لأن مشابهتها للفعل قوية، فكان إعمالها عمل الفعل أولى(٤).

قال الفراء فى «هذا ضاربٌ زيداً(٥) وأكثر ما تختارالعرب التنوين والنصب ولذا قرىء بالوجهين(٦) فى قوله تعالى: ﴿إن الله بالغ أمره﴾ قرأ حفص بالغُ بغير تنوين وأمره بالخفض، وقرأ الباقون بالتنوين والنصب.

وقرىء(٧) «والله متم نوره» قرأ ابن كثير وحمزة

١- البحر ٩٨/٦، ٢١٨/٥ ٢- البحر ٤٣٢/١

٣- شرح المفصل ٦٨/٦ ٤- شرح الرضى ٢٥٩/١

٥- معانى القرآن ٢٠٢/٢ ٦- النشر ٨٨/٢ والبحر ٢٨٣/٨

٧- البحر ٢٦٣/٨

والكسائى وخلف وحفص (متمُ) بالإضافة والخفض، وقرأ الباقون بالتنوين والنصب، وقرىء(١): «كل نفس ذائقة الموت» قرأ اليزيدى بالتنوين والنصب، وقرء الأعمش(٢): «بطرح التنوين مع النصب، أى: ذائقةُ الموتَ.

وقال أبو حيان فى قوله تعالى: ﴿فالق الإصباح﴾ (الأنعام/٩٦) قرأت فرقة بنصب الإصباح وحذف التنوين من فالق وسيبويه إنما يجيز ذلك فى الشعر نحو قوله(٣):

فألفيته غير مستعتب .. ولا ذاكر اللهَ إلا قليلا

تابع: معمول اسم الفاعل المجرور بالإضافة، نحو: هذا ضاربُ زيدٍ أمس وعمرو يجوز فيه الجر والنصب، فالجر مراعاة للفظ (زيد) والنصب على إضمار فعل.

قال ابن السراج(٤): واعلم أن اسم الفاعل إذا كان لما مضى فقلت: هذا ضاربُ زيدٍ أمس وعمرو جاز لك أن تنصب (عمرا) على المعنى، فمن ذلك قوله تعالى(٥): ﴿وجاعل الليل سكناً والشمس(٦) والقمر حسبانا﴾ على معنى «وجعل»

قال سيبويه(٧): وتقول: هذا ضاربُ زيدٍ وعمرو، إذا أشركت بين الآخر والأول، وإن شئت نصب على المعنى، وتضمر

١- الكشاف ٤٤٨/١ والبحر ١٣٣/٣

٢- الكشاف ٤٤٨/١، البحر/ ١٣٣/٣، الإتحاف ١٨٣

٣- المقتضب ٣١٢/٢، البحر ١٨٥/٤

٤- الأصول ١٢٨/١ ٥- الأنعام ٩٦

٦- انظر النشر ٣٦/٢ والبحر ١٨٦/٤، قرأ الكوفيون «وجعل» من غير ألف ونصب (الليل ٧- الكتاب ٨٦/١

له ناصبا فتقول: هذا ضارب زيد وعمرا، كأنه قال: «ويضرب عمرا»

ويرى ابن الناظم(١) أن الوجه الراجح هو الجر على اللفظ ويجوز النصب.

١- شرح ابن الناظم ٤٣٢

عمل اسم الفاعل فى الضمير

فى نحو: ضاربك، والضاربك، مما الوصف فيه مقرون بأل، أو مجرد منها اختلف النحاة فى ذلك.

قال سيبويه(١): وإذا قلت هم الضاربوك، فالوجه فيه الجر، لأنك إذا كففت النون من هذه الأسماء فى المظهر كان الوجه الجر، إلا فى قول من قال(٢) الحافظو عورة.

فالضمير عند سيبويه محمول على الظاهر، والظاهر يكون مجرورا، وذهب إلى ذلك المبرد والمازنى والرمانى، لأن الضمير نائب عن الظاهر، وإذا حذف التنوين من الوصف كان الظاهر مخفوضا بالوصف، فكذلك نائبه.

وقال الأخفش(٣) وهشام موضع الضمير نصب، وزعما أن التنوين فى نحو «زيد مكرمك» والنون فى: الزيد ان مكرماك حذفا، لصون الضمير عن الانفصال، والضمير منصوب، إذ لا دلالة على الجر، وضعف ذلك ابن مال.

واستدل الأخفش بقوله تعالى: ﴿إنا منجوك وأهلك﴾ ألا ترى أن الكاف فى محل نصب، لأنه نصب (وأهلك) بالعطف، وأجيب بأنه منصوب بتقدير: وننجى أهلك(٤).

١- الكتاب ١٨٧/١١

٢- يعنى بذلك حذف النون من (الحافظو) ونصب عورة، وسيبوية يجيز ذلك فى الشعر، ولم تحذف النون للإضافة ولكن كما حذفوها فى (الذين) حيث طال الكلام، انظر الكتاب ١٨٣/١ والمحتسب ٨٠/٢ والخزانة ١٨٨/٢

٣- المساعد ٢٠١/٢ والبحر ٣١٨/٢ والتصريح ٣٠/٢

٤- البحر ١٨٦/٤ وحاشية الشيخ يس على التصريح ٣٠/٢

قال ابن السراج(١): وتقول: هذا ضاربك وزيداً غدا، لما لم يجز أن تعطف الظاهر على المضمر المجرور حملته على الفعل، كقوله تعالى: ﴿إنا منجوك وأهلك﴾ كأنه قال: منجون أهلك، ولم تعطف على الكاف المجرورة»

١- الأصول فى النحو ١/١٢٨

اسم الفاعل المراد به الاستمرار فى جميع الأزمنة

فقد يأتى اسم الفاعل للزمان المستمر مثل قوله تعالى: ﴿مالك يوم الدين﴾ فهل إذا أضيف تكون إضافته محضة أو غير محضة، لأنه إن كان بمعنى الماضى فإضافته محضة تفيد التعريف، وإن كان للحال أو الاستقبال فإضافته غير محضة، لا تفيد تعريفا: فإذا جاء للزمان المستمر اختلف فيه النحاة(١) ذهبت طائفة إلى أن إضافته غير محضة (لفظية) وذهب طائفة وهم الأكثرون إلى أن اضافته محضة (معنوية) فابن هشام(٢) فى المغنى كلامه صريح فى أنها محضة.

وقال الشيخ خالد(٣): اسم الفاعل يتعرف بالإضافة إذا كان للماضى، أو أريد به الاستمرار.

وذهب بعض النحاة إلى أن إضافة اسم الفاعل المستمر تكون محضة تارة وغير محضة تارة أخرى، بالنظر إلى جانب المضى فيه، أو جانب الحال أو الاستقبال.

قال الشيخ يس(٤): «وأجاب الدمامينى تبعا لحواشى الكشاف بأن اسم الفاعل إذا كان بمعنى الاستمرار ففى إضافته اعتباران: أحدهما أنها محضة باعتبار المضى فيه، وبهذا الاعتبار يقع صفة للمعرفة، ولا يعمل، وثانيهما: أنها غير محضة، باعتبار معنى

١- انظر شرح الرضى ٢٧٨/١ والكشاف ٢٠٩/١، البحر ١٨٧/٤، والمغنى ٥/٢

٢- المغنى ٥/٢ ٣- التصريح ٨٤/٢

٤- حاشية الشيخ يس على شرح الفاكهى ١٣٤/٢، وحاشية الخضرى ٤/٢

الحال والاستقبال، وبهذا الاعتبار يقع صفة للنكرة، ويعمل فيما أضيف إليه».

ونقل صاحب التصريح عن اليمنى شارح الكشاف مثل هذا(١).

وذكر الرضى أيضا الاعتبارين فقال(٢): فاسم الفاعل المستمر يصح أن تكون إضافته محضة، كما يصح ألا يكون كذلك.

ولذا أجاز الزمخشرى الاعتبارين فى اسم الفاعل المستمر ففى قوله تعالى: ﴿مالك يوم الدين﴾ ذكر(٣) أن اسم الفاعل إذا أريد به زمان مستمر فإضافته حقيقية (محضة) ويتعرف اسم الفاعل بالإضافة، بدليل وصف المعرفة به، فى الآية، وذلك لئلا يلزم مخالفة الظاهر بقطع مالك عن الوصفية.

وذكر الزمخشرى فى قوله تعالى(٤): ﴿وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر﴾ أن اسم الفاعل إذا أريد به زمان مستمر كانت إضافته غير محضة فاعتبر جانب الحال والاستقبال فيه.

وقال العكبرى فى قوله تعالى(٥): ﴿فالق الحب﴾ يجوز أن يكون معرفة، لأنه ماضٍ وأن يكون نكرة على أنه حكاية حال، وقوله ﴿وجاعل الليل﴾ مثل فالق الحب فى الوجهين.

وذكر الزمخشرى فى قوله تعالى(٦): ﴿غافر الذنب وقابل التوب﴾ أنهما معرفتان لأنه لم يرد بهما حدوث الفعلية، وإنما أريد ثبوت ذلك ودوامه، وإضافتهما محضة، وصح أن يوصف بها المعرفة.

١- التصريح ٢/٧٠ ٢- شرح الرضى ١/٢٧٩

٣- الكشاف ١/٩، البحر ٧/٤٤٧ ٤- الكشاف ٢/٢٩

٥-العكبرى ٢/٢٥٤ ٦- الكشاف ٤/١٤٨، البحر ٧/٤٤٧

اسم الفاعل المصوغ من العدد

إذ بُني اسم الفاعل من الواحد إلى العشرة كان للمذكر بغير تاء وللمؤنث بالتاء، نحو: واحد وواحدة، وثانٍ وثانية، وثالث وثالثة.. إلى عاشر وعاشرة.

أما (واحد) فلا يجوز إضافته أصلا، لا يقال: واحدُ رجلٍ(١) وما عداه يجوز إضافته إلى العدد الذى أخذ منه، وكذلك ثان لا يجوز إضافته إلى واحد، فلا يقال: ثانى واحد. وقد أجازه بعضهم(٢) ونقله عن العرب، ورجحه الدماميني(٣) بأن معناه: مصير الواحد اثنين بنفسه ولا مانع منه.

و (فاعل) المصوغ من العدد إما أن يفرد فيقال ثان وثانية، وثالث وثالثة، وإما أن يضاف.

فإن كان مضافا إلى العدد الذى أخذ منه لم يجز فيه إلا الإضافة، نحو: هذا ثانى اثنين، وثالث ثلاثة، وكذا إلى عشرة، فلا يجوز فيه العمل والنصب.

قال الفراء(٤): ثالث ثلاثة يكون مضافا، ولا يجوز التنوين فى ثالث فتنصب ثلاثة، ألا ترى أنه لا يكون ثالثا لنفسه.

قال ابن عقيل(٥): وهذا هو المشهور، وهو مبنى على أن العرب لم تقل: ثنيت الاثنين، ولا ثلثت الثلاثة، وكذا الباقى.

وهذه الإضافة تعنى أن الموصوف بعض ما اشتق منه، فإذا قلنا: خامس خمسة، أى بعض جماعة منحصرة فى خمسة، أى واحد منها، ويجب حينئذ إضافته لأصله، كما يجب إضافة البعض

١- ضياء السالك ٤/٩٥، وواحد اسم فاعل من وحد يحد، إذا انفرد، فالواحد بمعنى المنفرد.

٢-هو الكسائى: انظر ضياء السالك ٤/١١٥

٣- حاشية الخضرى ٢/١٣٩ ٤- معانى الفراء ١/٣١٧

٥- المساعد على تسهيل الفوائد ٢/٩٥، المساعد ٢/٩٨

لكله، فلا ينصب ما بعده.

قال تعالى: ﴿إذ أخرجه الذين كفروا ثانى اثنين﴾(التوبة/٤٠) وقال: ﴿لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة﴾ (المائدة/٧٣)

وزعم الأخفش(١) وقطرب والكسائي وثلعب أنه يجوز الإضافة والنصب كما يجوز فى ضارب زيد. وهو اختيار ابن مالك.

وإذا أضيف إلى ماليس(٢) منه أراد به جعل الأقل مساويا لما فوقه كثالث اثنين، ورابعِ ثلاثة، وفى ذلك تجوز الإضافة ويجوز التنوين والنصب، يقال: رابع ثلاثةٍ، ورابعٌ ثلاثةً، لأنه بمعنى: صيّر الثلاثة أربعة.

قال ابن عصفور(٣): وهذا يعمل عمل فعله، لأنه قد سمع استعمال الفعل من ثلاثة، وحكى من كلامهم ثلثت الرجلين، وربعت الثلاثة.

وفى المصباح المنير(٤): «ثَلَّثتهم صرت ثالثهم وكذلك إلى العشرة»

١- ضياء السالك ١١٣/٤

٢- الكتاب ١٧٢/٢ والمقتضب ١٨١/٢

٣- شرح الجمل ٣٩/٢

٤- المصباح ٩٤٤

ومن ذلك قوله تعالى: (١) ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم ولا خمسة إلا هو سادسهم.

ولا يقال(٢): رابع اثنين، أى لا يضاف إلا لما هو أقل منه بدرجة واحدة فقط.

١- المجادلة (٧)

٢- حاشية الخضرى ١٣٩/٢

خاتمة

اسم الفاعل ليس فعلا، وإنما يعمل عمل الفعل، والعمل سببه رائحة من الفعل بالإضافة إلى قبوله علامات الاسمية من تعريف بأل، وبالإضافة، وقبول التنوين، وقبوله للتصغير والوصف، والتثنية والجمع خلافا للفعل، وهناك فروق أخرى بين اسم الفاعل والفعل نجملها فيما يلى(١):

أولا: يجوز إضافة اسم الفاعل لمعموله، بخلاف الفعل.

ثانيا: اسم الفاعل يتعدى بنفسه وبحرف الجر، خلافا للفعل نحو: أنا ضاربٌ زيدا، وضاربٌ لزيد، ونحو قوله تعالى: ﴿فعّال لما يريد﴾ ويستثنى من ذلك أفعال سمعت عن العرب بوجهين نحو: سمعه وسمع له، ونصحه ونصح له، وشكره وشكر له.

ثالثا: الفعل مع فاعله يعد من الجمل: بخلاف اسم الفاعل مع فاعله المضمر فهو من المفردات.

قال ابن الحاجب(٢): لم يختلف أحد فى أن اسم الفاعل ليس جملة مع ضميره المرفوع به فى مثل قولك: زيد قائم، فقائم مفرد باتفاق، وإن كان لابد له من مرفوع غير المبتدأ، وسبب ذلك أن الجملة هى التى تستقل بالإفادة باعتبار المنسوب والمنسوب إليه، وهذه ليست كذلك فوجب ألا تكون جملة.

١- حاشية الصبان ٢٩٢/٢

٢- أمالى ابن الحاجب ٢٩/٤ وانظر حاشية الخضرى على ابن عقيل ١٩٧/١

فهرس المصادر

١- إتحاف فضلاء البشر للدمياطى - القاهرة ١٣٥٩ هـ

٢- أصول النحو لابن السراج - ت د/ عبد المحسن القتلى ط أول ١٩٨٥

٣- أمالى ابن الحاجب النحوية - ت هادى حسن حمودى - بيروت ط أولى ١٩٨٥م.

٤- إملاء ما من به الرحمن للعكبرى - دار الكتب العلمية - بيروت - ط الأولى ١٣٩٩هـ.

٥- البحر المحيط لأبن حيان - ط السعادة - القاهرة ١٣٢٨ هـ.

٦- تذكرة النحاة لأبى حيان - ت د/ عفيفى عبد الرحمن ط أولى ١٩٨٦م.

٧- التسهيل لابن مالك ت محمد كامل بركات ١٩٦٧م.

٨- التصريح على التوضيح - عيسى الحلبى - دار احياء الكتب العربية.

٩- التهذيب للأزهرى - ت عبد السلام هارون وآخرين - القاهرة ١٩٦٤م.

١٠- حاشية أأمير على المغنى - دار احياأ الكتب العربية القاهرة.

١١- حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك.

١٢- حاشية الصبان على شرح الأشمونى - ط صبيح ١٣٤٤هـ.

١٣- حاشية يس على التصريح - دار احياء الكتب العربية.

١٤- حاشية يس على شرح الفاكهى لقطر النيد مطبعة مصطفى الحلبى ١٣٥٣ هـ.

١٥- الحجة لأبى الفارس - ت د/ عبد الفتاح شلبى وآخرين - دار الكاتب العربى.

١٦- خزانة الأدب للبغدادى - ت عبد السلام هارون القاهرة.

١٧- دلائل الإعجاز للامام عبد القاهر الجرجانى - ت محمد عبد المنعم خفاجى.

١٨- شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك - ط صبيح ١٣٤٤ هـ.

١٩- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم - ت د/ عبد الحميد السيد بيروت.

٢٠- شرح الجمل لابن عصفور - ت د/ صاحب أبو جناح - العراق ١٩٨٠م.

٢١- شرح الشافية للرضى - ت محمد الزفزاف وآخرين - القاهرة ١٣٥٦ هـ.

٢٢- شرح الكافية للرضى - ١٢٧٥ هـ.

شرح المرادى للألفية ت د/ عبد الرحمن على سليمان جامعة الأزهر.

٢٣- شرح المفصل لابن يعيش - ادارة الطباعة المنيرية.

٢٤- ضياء المسالك إلى أوضح المسالك لابن هشام ت محمد عبد العزيز النجار.

٢٥- قطر الندى وبل الصدى لابن هشام تأليف محمد محيى الدين عبد الحميد.

٢٦- كتاب سيبويه - ت عبد السلام هارورن.

٢٧- الكشاف للزمخشرى - الطبعة الثانية ١٣٤٣ هـ.

٢٨- لسان العرب لابن منظور - بيروت ١٩٥٥م.

٢٩- المحتسب لابن جنى. على النجدى ناصف وآخرين - طبعة ثانية ١٩٨٦م.

٣٠- المسائل البصريات للفارسى ت د/ محمد الشاطر ١٩٨٥م.

٣١- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ت د/ محمد كامل بركات ١٩٨٤م.

٣٣- مغنى اللبيب لابن هشام - دار احياء الكتب العربية.

٣٤- المقتضب للمبرد ت - محمد عبد الخالق عضيمة القاهرة.

٣٥- نتائج الفكر للسهيلى ت د/ محمد البنا - دار الاعتصام - الطبعة الثانية.

٣٦- النشر فى القراءات العشر لابن الجزرى بيروت.

٣٧- هـ مع الهوامع للسيوطى ت د/ عبد العال مكرم - الكويت ١٩٧٥م.